المقنع في علوم الحديث

تأليف

الإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري
المشهور بابن الملقن
(٧٢٣ - ٨٠٤هـ)

الجزء الأول

تحقيق ودراسة

عبد الله بن يوسف الجديع

دار فواز للنشر
المملكة العربية السعودية
الإحساء - ص.ب ٢١٠٤

الصَّحيح - فهٰذا لا بأسَ به، ولا يَلزَمُ منه التَّرجيحُ أيضاً في نفسِ الصَّحيح، وإنْ أطْلَقَ فمَرْدودٌ[1].

قلتُ: ورأيتُ لبعض المتأخّرينَ حكايةَ قولٍ ثالثٍ وهو أنّهما سواء، ولم يَعْزُهُ لأحَدٍ.

الرابعة:

لم يستوعبا الصحيحَ، ولا التزما ذلكَ.

قلتُ: فإلْزَامُ الدارقطنيِّ[2] والحاكم[3] لهما أحاديثَ علىٰ شرطِهما لم يُخَرِّجاها ليسَ بلازمٍ، فقد قال البخاريُّ: «ما أدخلتُ في كتابِ الجامعِ إلاّ ما صحَّ، وتركْتُ من الصّحاحِ لحالِ الطول»[4] وقال مسلمٌ: «ليس كلّ شيءٍ عندي صحيح وضَعْتُه هُنا - يعني في صحيحه - إنما وضعتُ هٰهُنا ما أجْمَعوا عليه»[5] ولعلَّ مرادَهُ ما فيهِ شرائطُ الصّحيح

---

(١) وانظر نحو هٰذا أيضاً في: «صيانة صحيح مسلم» ص: ٦٩.

(٢) في كتابه «الإلزامات» وهو مطبوع.

(٣) في «المستدرك».

(٤) أخرجه ابن عدي في «مقدمة الكامل» ص: ١٤٠ قال: سمعت الحسن بن الحسين البخاري يقول: سمعت إبراهيم بن معقل (هو النسفي أحد رواة الصحيح) يقول: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: به.

ومن طريق ابن عدي رواه: الخليلي في «الإرشاد» ٣/٩٦٢ والخطيب في «تاريخه» ٢/٨-٩ وابن أبي يعلىٰ في «الطبقات» ١/٢٧٥.

(٥) هٰذا النص عن مسلم حفظه لنا راوي «صحيحه» عنه أبو إسحاق إبراهيم =

المُجْمَع عليها عنده، لا اجتماعهم علىٰ وجودِها في كُلّ حديثٍ منه عندَ بعضِهم[1]، أيْ: فإنّ فيه أحاديثَ تكلّمَ عليها الدارَقطنيُّ وغيرُه.

ثمَّ إنَّ أبا عبدالله محمد بن الأخرَم الحافظ[2] قال: «قلَّ ما يَفوتُ البخاريَّ ومُسلماً[3] مِمّا ثبتَ من الحديث» يعني في كتابيهما.

وفيه نَظرٌ، فإنّ «المستدرك علىٰ الصحيحين» للحاكم أبي عبدالله كتابٌ كبيرٌ، يشتمل مِمّا فاتَهما علىٰ شيءٍ كثيرٍ، وإن يكنْ عليه في بعضِه مقالٌ، فإنّه يصفو له منه صحيحٌ كثيرٌ[4].

= بن سفيان، فبعد سياقه نصَّ مسلم في طرق حديث أبي موسىٰ الأشعري في صفة الصلاة، وكان في رواية سليمان التيمي عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطّان بن عبدالله الرَّقَاشي عن أبي موسىٰ زيادة في الحديث: «وإذا قرأ فأنصتوا» قال:

قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هٰذا الحديث (يعني تكلَّم فيه) فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح، يعني: وإذا قرأ فأنصتوا، فقال: هو عندي صحيح، فقال: لِمَ لَمْ تَضَعْه هٰهُنا؟ قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هٰهنا، إنما وضعت هٰهُنا ما أجمعوا عليه» (صحيح مسلم ١/٣٠٤).

(١) وهم من أحاط بهم علم مسلم من حُفّاظ عصره وأئمّة زمانه.

(٢) هو محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري المتوفىٰ سنة (٣٤٤هـ).

(٣) في الأصلين: (ومسلم) وإثبات الألف من «المقدمة».

(٤) قال الحافظ الذهبي ـ وهو بالمستدرك خبير ـ: «في المستدرك شيء كثير علىٰ شرطهما: وشيء كثير علىٰ شرط أحدهما، ولعلَّ مجموع ذٰلك ثلث الكتاب، بل أقلّ، فإن في كثير من ذٰلك أحاديث في الظاهر علىٰ شرط أحدهما أو كليهما، =

وقد قال البخاريُّ: «أحفظُ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح»[1].

قلتُ: ولعلَّ مرادَ أبي عبدالله الأخرم بقوله هٰذا، الصحيحُ المجمَعُ عليه، لا الصحيحُ المطلقُ[2].

والصوابُ أنه لم يَفُت الأصولَ الخمسةَ إلّا اليسير - أعني «الصحيحين» و«سنن أبي داود» و«التِّرْمِذيّ» و«النَّسَائي»[3] -.

قلتُ: ونقل بعضُ الفقهاءِ المتأخّرينَ أنَّ مجموعَ ما صحَّ عنهُ ﷺ أربعة عشر ألف حديثٍ، وهو من العجائبِ، فقد قال شيخ هٰذه الصناعة الإمامُ أحمد - [كما] نقله الحاكم في «مدخله»[4] -: «صَحَّ من الحديثِ عن سيّدنا رسول الله ﷺ سَبعُمئةِ ألفِ حديثٍ وكَسْر، وهٰذا الفتىٰ - يعني

= وفي الباطن لها علل خفيَّة مؤثّرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسَنٌ وجيّدٌ، وذٰلك نحو ربُعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذٰلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردتُ منها جزءاً» (سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥).

(١) أخرجه ابن عدي في «مقدمة الكامل» ص: ١٤٠ ومن طريقه: الخطيب في «تاريخه» ٢/ ٢٥ وابن أبي يعلىٰ في «الطبقات» ١/ ٢٧٥ وابن نقطة في «التقييد» ١/ ١٢.

(٢) ويحتمل أن يكون أراد الإمامين لا كتابيهما، وهٰذا قويّ، وكلامه نصٌّ فيه.

(٣) هٰذا النصّ بحروفه من كلام النووي في «التقريب» ص: ٣٤ و«الإرشاد» ١/ ١٢٠.

(٤) المدخل إلىٰ كتاب الإكليل ص: ٣٥.